جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات
قسم القانون الجنائي

الحماية الجنائية للنماذج المرجعية في المخدرات والمؤثرات العقلية

رسالة تقدمت بها الطالبة

سامرة كاظم عبد

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي

بإشراف

أ. د. علاء عبد الحسن السيلاوي

١٤٤٧ هـ

٢٠٢٥ م

بسم الله الرحمن الرحيم

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ}

صدق الله العلي العظيم

سورة المائدة/ آية ٩٠

الإهداء

❖ أهدي هذا الجهد المتواضع إلى من خلقني وأعطاني النعم ودفع عني النقم إلى الله جل جلاله.

❖ إلى نبي الرحمة ومنجي الأمة محمد (ﷺ).

❖ إلى ابن عم الرسول وزوج البتول الضارب بالسيفين والطاعن بالرمحين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ؑ).

❖ إلى سيدتي ومولاتي فاطمة الزهراء (ؑ), والأئمة الأطهار (ؑ).

❖ إلى من أنا جزء منها التي أفنت عمرها لأبقى جنة الله في الأرض أمي الغالية.

❖ إلى من كان سبب وجودي وعلمني الصبر في رحلة الحياة أَبيّ الغالي.

❖ إلى أمي الثانية وسبب ما أنا عليه الآن وسنديّ بعد الله إلى من أقوى بها كلما ضعفت أختي الغالية عاتقة.

❖ إلى حبيب قلبي وشمعة حياتي مرتضى ابن اختي.

❖ إلى من كان لي السند في رحلتي البحثية, والعلمية أستاذي ومشرفي الدكتور علاء السيلاوي.

❖ إلى من ضحوا بأنفسهم لنبقى إلى شهداء العراق العظيم من السابقين واللاحقين.

شكــر وعرفــان

بسم الله والصلاة على رسول الله محمد صلى الله عليه وآله وسلم .

وبعد .....

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لله سبحانه وتعالى خالقي على توفيقي في انجاز رسالتي .

واتقدم بالشكر الجزيل إلى أهل العلم, وخصوصاً استاذي الخلوق الدكتور علاء عبد الحسن السيلاوي لتواضعه, وإشرافه على رسالتي ورفدها بمعلومات قيمه وسديدة كان لها الدور البارز في اخراج الرسالة بصورتها النهائية فجزاه الله خير الجزاء.

ولا يسعني إلا ان أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي الأفاضل, وأعضاء الهيأة التدريسية في معهد العلمين وعلى رأسهم السيد العميد المحترم .

والشكر موصول إلى كل موظفي معهد العلمين وبالأخص موظفي مكتبه العلمين لما قدموه ليّ من عون وسند أثناء رحلتي البحثية والعلمية.

ويسعدني أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى رئيس لجنة المناقشة وأعضائها لما بذلوه من جهد في قراءة الرسالة وتقييمها وإغنائها بآرائهم السديدة فجزى الله الجميع خيراً ووفقهم إلى كل خير.

الباحثة

المستخلـص

تتناول هذه الدراسة موضوع الحماية الجنائية للنماذج المرجعية في المخدرات, والمؤثرات العقلية بوصفةا أدوات علمية بالغة الأهمية تستخدم في التحليل المختبري, والمضاهاة والكشف عن هويه المواد المخدرة, والمؤثرات العقلية, ومطابقتها ويشكل جزءً أساسياً من منظومة العدالة الجنائية, وذلك لأهميتها في مكافحة الجرائم المرتبطة بالمخدرات. اذ تناولت هذه الدراسة الإطار المفاهيم للنماذج المرجعية وتمييزها عن المبرزات الجرمية, والأمانات فضلاً عن تسليط الضوء على الإطار القانوني المنظم لحماية النماذج المرجعية من خلال دراسة القواعد القانونية العقابية التي أقرها المشرع العراقي سواء من خلال قانون العقوبات العراقي رقم (١١١لسنة ١٩٦٩) المعدل أم عن طريق النصوص القانونية الخاصة كقانون مكافحة المخدرات رقم (٥٠لسنة ٢٠١٧)وقانون مزاولة مهنة الصيدلة رقم (٤٠ لسنة ١٩٧٠) المعدل , كما تتناول الدراسة اهم الجرائم المرتكبة بحق هذه النماذج كجرائم الاختلاس والأتلاف العمدي او صرفها بون وصفة طبيب من قبل الصيادلة, أو صناعتها بدون إجازة من الجهات المختصة كما بينت الدراسة الأركان لكل جريمة سواء الأركان العامة, أم الخاصة (كصفه الجاني) كذلك بينت العقوبة المقررة لكل جريمة وذلك للحفاظ على سلامة الإجراءات الجنائية وضمان نزاهة الفحوص المختبرية وحماية الأمن الصحي والمجتمعي من مخاطر التلاعب بالأدلة . وتؤكد الدراسة على ان التشريع العراقي بحاجة إلى المزيد من التفصيل والتنظيم الدقيق لموضوع النماذج المرجعية وخصوصاً من حيث إجراءات الحيازة, والتخزين, والنقل, والتصرف بها بما يعزز ذلك من الحماية القانونية ويمنع الثغرات التي يستغلها الجناة .

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	**١-٤**
الفصل الأول: ماهية النماذج المرجعية في المخدرات والمؤثرات العقلية	**٥-٦٦**
المبحث الأول: مفهوم النماذج المرجعية في المخدرات والمؤثرات العقلية وأساسها القانوني	**٦-٣٦**
المطلب الأول: تعريف النماذج المرجعية في المخدرات والمؤثرات العقلية	**٧-٢٠**
الفرع الأول: المدلول اللغوي والاصطلاحي للنماذج المرجعية في المخدرات والمؤثرات العقلية	٧-١١
الفرع الثاني: المدلول الفنّي للنماذج المرجعية في المخدرات والمؤثرات العقلية	١٢-٢٠
المطلب الثاني: الأساس القانوني للنماذج المرجعية في المخدرات والمؤثرات العقلية	**٢١-٣٦**
الفرع الأول: الأساس القانوني في التشريعات الداخلية	٢١-٢٨
الفرع الثاني: الأساس القانوني للنماذج المرجعية في الاتفاقات الدولية	٢٩-٣٦
المبحث الثاني: ذاتية النماذج المرجعية في المخدرات والمؤثرات العقلية	**٣٧-٦٦**
المطلب الأول: خصائص النماذج المرجعية في المخدرات والمؤثرات العقلية	**٣٨-٥٠**
الفرع الأول: النماذج المرجعية ذات استعمالات محدده	٣٨-٤٤
الفرع الثاني: النماذج المرجعية مشروعة وتتعلق بنوع واحد من المواد	٤٥-٥٠
المطلب الثاني: تمييز النماذج المرجعية في المخدرات والمؤثرات العقلية عن غيرها	**٥١-٦٦**
الفرع الأول: تمييز النماذج المرجعية عن المبرزات الجرمية	٥١-٦٠
الفرع الثاني: تمييز النماذج المرجعية في المخدرات والمؤثرات العقلية عن الأمانات	٦١-٦٦
الفصل الثاني: الجرائم الماسة بالنماذج المرجعية في المخدرات والمؤثرات العقلية	**٦٧-١٣٨**
المبحث الأول: صور الجرائم الماسة بالنماذج المرجعية وأحكامها في قانون العقوبات١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل	**٦٨-١٠١**
المطلب الأول: جريمة اختلاس النماذج المرجعية في المخدرات والمؤثرات العقلية	**٦٩-٨٦**
الفرع الأول: مفهوم جريمة اختلاس النماذج المرجعية وتمييزها	٦٩-٧٥

ألفرع الثاني: أركان جريمة اختلاس النماذج المرجعية وعقوبتها	٨٦-٧٦
المطلب الثاني: جريمة الأتلاف العمدي للنماذج المرجعية في المخدرات والمؤثرات العقلية	**١٠١-٨٧**
الفـرع الأول: مفهوم جريمة الأتلاف العمدي للنماذج المرجعية وتمييزها	٩١-٨٧
الفـرع الثـاني: أركان جريمة الأتلاف العمدي للنماذج المرجعية في المخدرات والمؤثرات العقلية	١٠١-٩٢
المبحث الثاني: الجرائم الماسة بالنماذج المرجعية في النصوص العقابية الخاصة	**١٣٨-١٠٢**
المطلب الأول: الجرائم الماسة بالنماذج المرجعية في قانون مكافحة المخدرات العراقي رقم (٥٠ لسنة ٢٠١٧)	**١٢٢-١٠٣**
الفرع الأول: جريمة الإتجار غير المشروع بالنماذج المرجعية في المخدرات والمؤثرات العقلية	١١٤-١٠٣
الفرع الثاني: جريمه حيازة النماذج المرجعية في المخدرات والمؤثرات العقلية بقصد التعاطي	١٢٢-١١٤
المطلب الثاني: الجرائم الماسة بالنماذج المرجعية في قانون مزاولة مهنة الصيدلة العراقي رقم (٤٠ لسنة ١٩٧٠)	**١٣٨-١٢٣**
الفـرع الأول: جريمة صرف الصيدلي للنماذج المرجعية بدون وصفة طبية	١٣٠-١٢٤
الفـرع الثـاني:جريمه صناعة النماذج المرجعية في المخدرات والمؤثرات العقلية بدون إجازة	١٣٨-١٣١
الخاتمة	١٤٢-١٣٩
قائمة المصادر	١٥٥-١٤٣

المـــقدمـــة

أولاً: فكره موضوع الدراسة والتعريف به

تعد مشكلة انتشار المخدرات, والمؤثرات العقلية من أخطر التحديات التي تواجه جميع المجتمعات المعاصرة وبالأخص المجتمع العراقي لما لهذه المشكلة من آثار سلبية خطيرة تؤثر على الفرد, والأسرة ومن ثم المجتمع وتنعكس سلباً على الأمور الأمنية, والصحية, والاقتصادية, والتعليمية, وعلى سائر مقومات الحياة هذا ما دفع المشرع العراقي إلى سن تشريعات خاصة تنظم تداول, وحيازة, واستعمال المخدرات, والمؤثرات العقلية, وتفرض الرقابة الصارمة على كل اتصال بهذه المواد سواء من حيث استيرادها, أم تصديرها, أم بيعها, أم صناعتها, أم تخزينها, أم غيرها من العمليات المتصلة بهذه المواد وللقيام بذلك لا بد من وجود مواد أصلية, أو معايير كيميائية كعناصر تستخدم كأساس في فحص وتحليل المخدرات وفي الأبحاث الطبية, والعلمية, والجنائية وكذلك في تصنيع الأدوية التي قد تحتوي على مواد مخدرة ومؤثرات عقلية وتعد هذه الأدوات الاستثناء على الأصل وهو تجريم المخدرات, والمؤثرات العقلية, وهذه المواد هي النماذج المرجعية وقد تتعرض هذه المواد لسوء الاستخدام, أو التسريب, أو الإتجار بها بصورة غير مشروعة ويشكل ذلك تهديد خطير على الأمن الدوائي والصحي مما يتطلب توفير الحماية الجنائية للنماذج المرجعية من قبل المشرع العراقي وذلك للمحافظة على المجتمع من الآثار التي تسببها الأفعال الماسة بهذه المواد سواء باختلاسها, أم اتلافها, أم صرفها بدون وصفة طبيب وصناعتها بدون ترخيص, أو غيرها من الأفعال غير المشروعة .

ثانياً: أهمية موضوع الدراسة

تكمن أهمية الموضوع بأنه يسلط الضوء على جانب دقيق ومهم من السياسة العقابية في التشريع العراقي لأنه يعالج موضوع لا يزال بحاجة إلى دراسة عميقة, ومكثفة خاصة في ظل التطور الحاصل في الأساليب الإجرامية من حيث تزايد حالات الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وانتشارها بشكل كبير في المجتمع العراقي وتسببها في كثير من الجرائم كالقتل والسرقة وغيرها ويتم ذلك عن طريق استغلال الثغرات القانونية, أو ضعف الرقابة على النماذج المرجعية وذلك لأن الأخيرة مشروعة وقد يتم استغلالها من قبل القائمين عليها وارتكابهم للجرائم وذلك لسهولة الحصول عليها كونها في حيازتهم وبذلك تبرز أهمية الموضوع بأنه يبين الجرائم

الماسة بالنماذج المرجعية من حيث أركانها وعقوبيها وكيفية فرض المشرع العراقي الحماية الجنائية لها .

ثالثاً: اشكالية الدراسة

نتيجة التطور الحاصل في كل مرافق الحياة الاقتصادية, والاجتماعية, والسياسية أدى ذلك إلى تزايد وارتفاع في جرائم الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وأحد أسباب التزايد هو عدم حماية النماذج المرجعية وذلك لسهولة الحصول عليها من قبل الحائزين لها سواء الصيدلانيين, أم الكيميائيين, أم ضباط الشرطة, أم غيرهم من المخولين بحيازتهم .

١-فهل وضع المشرع العراقي نظام جنائي فاعل لحماية النماذج المرجعية من الجرائم التي تستهدفها ؟

٢-مالمقصود بالنماذج المرجعية ؟ وهل لها أساس قانوني ؟

٣- ماهي العقبات التي تواجه الدوله في الحصول على النماذج المرجعيه ؟ .

٤-ماهي أهم الجرائم التي تطال النماذج المرجعية وكيف تعامل قانون العقوبات العراقي رقم (١١١لسنة ١٩٦٩) المعدل وقانون المخدرات العراقي رقم (٥٠ لسنة ٢٠١٧) ؟

٥-هل ان العقوبات المفروضة بحق مرتكبي الجرائم الماسة بالنماذج المرجعية تشكل رادعاً لمرتكبيها؟ أم أن هناك حاجة لتعديل, أو تشديد في النصوص العقابية ؟

٦-كيف يمكن أن توفق الدولة بين الحماية الجنائية للنماذج المرجعية وبين ضرورة الحصول عليها وتسهيل ذلك وخاصة في المجال الطبي والصيدلاني والجنائي ؟

رابعاً: هدف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأهمية القانونية للنماذج المرجعية وكذلك بيان الأساس القانوني لحماية النماذج المرجعية في المخدرات والمؤثرات العقلية في التشريع العراقي فضلاً عن الكشف عن الأطر القانونية التي اعتمدها المشرع العراقي لضمان عدم التلاعب, أو الأضرار بها سواء بإتلافها, أم اختلاسها, أم صناعتها بدون ترخيص, أم غيرها مع تحليل النصوص القانونية ذات الصلة بها وتحديد أوجه القصور إن وجدت واقتراح المعالجات التشريعية اللازمة لتعزيز الحماية الجنائية لها .

خامساً: فرضية الدراسة

تفرض هذه الدراسة أنّ المشرع العراقي لم يمنح النماذج المرجعية الحماية الكافية مما أدى إلى أن تكون هذه المواد عرضه للاستغلال سواء بإتلافها, أم اختلاسها, أم صرفها بدون وصفة طبيب, أم غيرها من الجرائم مما يسبب زياده جرائم الإتجار غير المشروع بهذه المواد ويمكن تجاوز ذلك عن طريق إجراء التعديلات في النصوص العقابية وتشديد العقوبات لمرتكبي الجرائم لتعزيز الحماية الجنائية لها .

سادساً: الدراســات السابقة

يعد هذا الموضوع من المواضيع الحديثة والنادرة على مستوى الدراسات القانونية إذ إنّها لم تتناول موضوع الحماية الجنائية للنماذج المرجعية بشكل مباشر ومفصل إنما تناولت الدراسات والبحوث موضوع المخدرات, والمؤثرات العقلية في جوانب متعددة مما يعكس قلة, أو انعدام الدراسات المتخصصة في هذا الموضوع ومن أبرز ما تم الإطلاع عليه :-

١-الموائمة التشريعية بين قانون مكافحة المخدرات العراقي والاتفاقيات الدولية رسالة مقدمة من قبل الطالب ناجح عبد الأمير جبر إلى معهد العلمين, ٢٠٢٢.

٢-التدابير الاحترازية كوسيلة للحماية الجنائية في مواجهة المخدرات, رسالة مقدمة من قبل الطالب محمد حسن إبراهيم الحسيني إلى معهد العلمين, ٢٠٢٤.

٣-جريمة التشجيع على تعاطي المخدرات, أو المؤثرات العقلية دراسة مقارنة, رسالة ماجستير مقدمة من قبل الطالب ذو الفقار علي محمد جواد إلى معهد العلمين, ٢٠٢١.

سابعاً: منهجية الدراسة

نظراً لطبيعة الدراسة وموضوعها والمتمثل بالحماية الجنائية للنماذج المرجعية سوف نعتمد المنهج الاستقرائي والوصفي باستعمال أسلوب التحليل للنصوص القانونية في التشريعات الداخلية .

ثامناً: هيكلية الدراسة

تتناول الدراسة موضوع (الحماية الجنائية للنماذج المرجعية في المخدرات, والمؤثرات العقلية) في فصلين خصص الفصل الأول لبيان ماهية النماذج المرجعية في المخدرات

والمؤثرات العقلية وقد تم تقسيم هذا الفصل على مبحثين رئيسيين تضمن المبحث الأول مفهوم النماذج المرجعية في المخدرات والمؤثرات العقلية وأساسها القانوني , وتم تقسيم هذا المبحث على مطلبين يتناول المطلب الأول تعريف النماذج المرجعية في المخدرات والمؤثرات العقلية أما المطلب الثاني فيركز على الأساس القانوني للنماذج المرجعية في المخدرات والمؤثرات العقلية, ويتناول المبحث الثاني ذاتيه النماذج المرجعية في المخدرات والمؤثرات العقلية وتم توزيعه على مطلبين نبحث في الأول خصائص النماذج المرجعية في المخدرات والمؤثرات العقلية وتناول الثاني تمييز النماذج المرجعية في المخدرات والمؤثرات العقلية عن غيرها.

أما الفصل الثاني من هذه الدراسة فيركز على موضوع الجرائم الماسة بالنماذج المرجعية في المخدرات والمؤثرات العقلية وتم تقسيمه على مبحثين يتناول المبحث الأول صور الجرائم الماسة بالنماذج المرجعية في المخدرات والمؤثرات العقلية في قانون العقوبات العراقي رقم (١١١لسنة ١٩٦٩) المعدل وتم تقسيم هذا المبحث على مطلبين يتناول المطلب الأول جريمة اختلاس النماذج المرجعية في المخدرات والمؤثرات العقلية, ونبحث في المطلب الثاني جريمة الأتلاف العمدي للنماذج المرجعية في المخدرات والمؤثرات العقلية. أما المبحث الثاني فيتناول موضوع صور الجرائم الماسة بالنماذج المرجعية في المخدرات والمؤثرات العقلية في النصوص العقابية الخاصة وتم تقسيم هذا المبحث على مطلبين يتناول في المطلب الأول صور الجرائم الماسة بالنماذج المرجعية في المخدرات والمؤثرات العقلية في قانون المخدرات العراقي رقم (٥٠لسنة ٢٠١٧) ويتناول المطلب الثاني صور الجرائم الماسة بالنماذج المرجعية في المخدرات والمؤثرات العقلية في قانون الصيدلة العراقي رقم (٤٠ لسنة ١٩٧٠) المعدل .

واختتمت الدراسة بخاتمة تضمنت اهم الاستنتاجات والمقترحات التي امكن التوصل اليها